

أثر التخفيض المصوتي في البناء المورفولوجي السليم في اللغة العربية - دراسة تفاضلية -

الدكتور: أحمد طيبي
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة الدكتور مولاي الطاهر
بسعيدة

البريد الإلكتروني: nonacir@yahoo.fr

ملخص المقال :

نروم من خلال هذا المقال، وفي الإطار المقارباتي لنظرية المفاضلة (Optimality Theory) المبلورة في أعمال Prince & Smolensky (1993) و McCarthy & Prince (1993) و Kager (1999) تحديداً، أن نناقش وجهاً ممكناً من وجوه التخصيص المورفولوجي الذي تبرز من خلاله علاقة التجانس والتناغم القويّة بين حقيقة النطق في الحلقيّات، وحقيقته في مصوْت الفتح، وهو ما يعرف في الأدبيات المورفولوجية الحديثة بالتخفيض المصوتي للمصوْتات العالية (الضمّة والكسرة) بجوار القطع الصامتية الحلقيّة في البناء المورفولوجي للغة العربية، ويعرف بفتح الحرف الحلقي في الأدبيات المورفولوجية العربية.

نناقش في هذا المقال، وفي الإطار المقارباتي لنظرية المفاضلة تحديداً المقدم في Prince & Smolensky 1993 و Prince & McCarthy، التناغم الصامت المصوتي القائم بين وحدات الجذر الصامتية من جهة، وعناصر الصيغة المصوتية من جهة ثانية، يتعلّق الأمر بما يعرف في الأدبيات المورفولوجية الحديثة بالتخفيض المصوتي للمصوْتات العالية (الضمّة والكسرة) بجوار القطع الصامتية الحلقيّة في البناء المورفولوجي للغة العربية، ويعرف بفتح الحرف الحلقي في الأدبيات المورفولوجية العربية^[1]، على اعتبار أنه وجه ممكن من وجوه التخصيص المورفولوجي لألفاظ مقصودة به،

[1] ينظر : وظيفة الاقتصاد المورفولوجي في التواصل اللساني، أحمد طيبي، ص : 55 .

يشكل نوعاً من المماثلة المخرجية تفرضها صوامت الجذر الحلقية^[2]؛
اللّهيّان (خ، غ)، والحلقيان (ح، ع)، والحنجريان (هـ، ء)^[3] على
محيطها المصوّتي المجاور، حيث يتمّ امتداد مخرج الصّامت الحلقي
يميناً أو يساراً باتجاه النّواة المقطعية المجاورة، محلّ المصوّت غير
المجانس فيقلبه إلى مصوّت مجانس له مخرجيّاً.^[4]

يعلّل شاده نزوع المصوّتات المجاورة للصّوامت الحلقية نحو
التّلون بلون الفتحة بقوله: «وسبب الميل إلى الفتحة، أنّ اللسان في
نطق الحروف الحلقية، يجذب إلى الورا مع بسط وتسطيح له، وهذا
عين وضعه في نطق الفتحة.»^[5]

تبرز من خلال هذا القول علاقة النّجانس والتّناغم القويّة بين
حقيقة النّطق في الحلقيات، وحقيقته في مصوّت الفتح، ولعلّ هذا
التّجاذب المخرجي بين الطّرفين، هو الذي دفع بباحث آخر أن يركّز
اهتمامه على الاتّساع المخرجي في الفم ويجعل منه العامل المهمّ الذي
بإمكانه أن يفسّر القرابة الأصواتية بين الفتحة وصوامت الحلق عندما
لاحظ أنّ

«أصوات الحلق بعد صدورها من مخرجها الحلقي، تحتاج إلى
اتّساع في مجراها بالفم... ولهذا ناسبها من أصوات اللّين أكثرها
اتّساعاً، وتلك هي الفتحة.»^[6]

فالجمع بين الحلقيات ومصوّت الفتح، له ما يبرّره من
النّاحية الصّوتية، ففي أثناء النّطق بالحلقيات، ينطلق هواء الزّفير
من الرّتتين بفعل ضغط عضلة الحجاب الحاجز، وعند مروره
بالّجوف الحلقي، يحتكّ بإحدى نقاطه الثلاث (أقصى الحلق، وسط
الحلق، وأدنى الحلق) نتيجة انقباضه بفعل الضّغط المسلّط عليه طرف
مضغة اللسان المترجعة إلى الخلف، ثمّ بعد ذلك يجد التّجوف
الفموي مفتوحاً أمامه بالكاد، بعدما سمحت حركة اللسان إلى

^[2] والحلقيات : هي مجموعة الصّوامت التي تتحقّق في مدرّج نطقي يبدأ من الحنجرة (Larynx)
وينتهي عند أعلى الحلق (Upper Pharynx)، ينظر : P : 159 , Brame (1970)، تشكّل
فصيلة طبيعية لا تظهر فقط من خلال قيود التّوارد في الجذور، فسلوكها داخل المقطع يبيّن كذلك
هويّتها تلك، فهي تتسبّب في إحلال صائتي في سياق حلقي في الموضع الثّاني أو الثّالث من
الجذر. ينظر : P : 143 , Angoujard (1997)، وينظر كذلك : P : 73 , McCarthy (1989).

^[3] See : (1994) McCarthy (1989b), P : 39, P : 192.

^[4] See : Angoujard (1997), P : 143.

^[5] علم الأصوات عند سيبيويه وعندنا، ص : 40، نقلاً عن : أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة،
ص : 161 .

^[6] McCarthy (1991), P : 78 - 79. See :

الخلف بانخفاض مقدّمه واستوائه على قاع الفمّ، وهو عين ما يحدث حين تحقيق صامت الفتح .

فالقراءة بين مصوّت الفتح والحلقيات واضحة فونيتيكياً أقرت وجودها، في الساميات عموماً، كثير من الأعمال^[7]، وبإمكاننا أن نضبط حدودها في إطار النقطتين التاليتين :

أ / تراجع مضغة اللسان (الجزء الخلفي من اللسان) إلى الخلف التي تتسبب في انخفاض مقدّمه واستوائه على قاع الفمّ، ممّا يؤدّي إلى اتّساع في المجرى الفموي، وهما حركتان آليتان طبيعيتان متصاحبتان تستدعي إحداهما الأخرى.

ب / حدوث انقباض في الحلق نتيجة ضغط مضغة اللسان المتراجعة إلى الخلف .

ولقد أدرك القدامى هذا الارتباط النطقي بين صوامت الحلق والفتحة، وانتبهوا إلى أنّ اجتلاب هذا المصوّت الغريب عن الصّيغة في الأصل — لأنّ الفتحة، تبعاً لمنطق النطرية الأبوفونية لكرسال ولوفنشتام (1993) Guerssel & Lowenstamm، لا يمكن اشتقاقها إلا من الكسرة^[8] — إلى جوار الصّامت الحلقّي، كان محاولة لاخترال الجهد العضلي وتحقيق نوع من التّجانس بين الصّامت وحركته، كون مصوّت الفتح يخرج، في رأيهم، من نفس الموضع والحيز الذي تخرج منه صوامت الحلق، فلمّا سفلت هذه الصّوامت في الحلق، احتاجت حركة مستقلة من حيزها، وهي الفتحة، أمّا الكسرة والضّمة، فمصوّتان ارتفعا عن الحلق، ولو حرّكت بهما، لانتفى عنها الانسجام والتّألف وبالتالي الخفة والاقتصاد، وعمّها في المقابل الثّقل والتّدافع. يقول سيبويه: «أنهم فتحوا حروف الحلق، لأنّ الفتحة بعض الحرف الذي في حيز حروف الحلق وهو الألف، ولم يحركوها بالكسر أو الضّمّ، لأنّهما بعض حرفين مرتفعين عن الحلق»^[9].

ويؤكد ابن السّجري كذلك الفكرة ذاتها حين قال في أماليه: «وإنّما استحسنوا الفتحة في هذا الضّرْب لموافقته لحروف الحلق،

^[7] اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص : 113 .

^[8] تتسبب نظرية الصّرف الأبوفوني إلى كرسال ولوفنشتام (1993) على اعتبار أنّهما أول من اقترح صيغة للتناوبات الأبوفونية في اللّغات الطّبيعية انطلاقاً من معابنتهما للتناوبات المصوتية الزاخرة على مستوى التّسق الفعلي للغة العربية.

^[9] الكتاب، 2 / 252 .

ووجه الوفاق بينهما أن الفتحة من الألف، والألف مخرجها من الحلق»^[10]

وعلى هذا الأساس عللوا اجتلاب حركة الفتح إلى جوار الصّامت الحلقّي حيث لا توجد حركة في الأصل في نحو قوله تعالى : ﴿ إلى يوم البعث ﴾^[11]، وقوله أيضاً : ﴿ لن نومن لك حتّى نرى الله جهرة فأخذتكم الصّاعقة ﴾^[12] بفتح الحرف الحلقّي في الآيتين ؛ على قراءة الحسن في الأولى^[13]، وعلى قراءة سهل بن شُعيب النهمي في الثانية، وفي كلّ ما جاء في القرآن من لفظها.^[14] و« كذلك كلّ حرفٍ فُتح أوله وسكن ثانيه، فتثقله جائز، إذا كان ثانيه همزة، أو عيناً، أو غيناً، أو حاءً، أو خاءً، أو هاءً »^[15]

إنّ التعليل الذي قدّمه القدماء بخصوص هذه المسألة، ينمّ عن معرفة واعية بجزئيات ائتلاف الأصوات، وحسّ حادّ بدقيق ما يشكّل تناغمها أو تنافرهما، وعلى ذلك استحسنوا وجود الفتحة إلى جوار أصوات الحلق لما يجمعهما من القرابة المخرجية، ذلك أنّ صوامت الحلق تتطلّب، في إخراجها، وضعاً خاصاً للسان يتناسب ووضعه في إخراج مصوّت الفتح.^[16]

ويدخل في نطاق ما ذكرناه عن العلاقة بين الصّامت الحلقّي ومصوّت الفتح، تفسيرهم مجيء (فعل) على (يقعل). فالقاعدة التي تحكّم إليها الأبنية الفعلية الثلاثية السّالمة منها والمعتلة في تناوباتها المصوّتية أبوفونياً بين الصّيغة الثّامّة وغير الثّامّة، تقوم على مبدأ المغايرة (Ablaut) الصّوتية بين البنيتين التي تخصّ حركة عين الفعل.

فإذا ما استثنينا البناء (فعل) بضمّ العين، الذي تلازم عينه حركة واحدة سواء في ذلك الماضي أو المضارع، فلا تقوم المغايرة الصّوتية بين البنيتين في ذات الموقع، ولا يحدث تغيّر في جرس المصوّت المعني، فتتكرّر الضمّة في الصّيغتين، ولتقلها، ورد هذا

^[10] الأمالي الشجرية، 1 / 373.

^[11] الرّوم، 55 .

^[12] البقرة، 54 .

^[13] المحشوب، 2 / 209 .

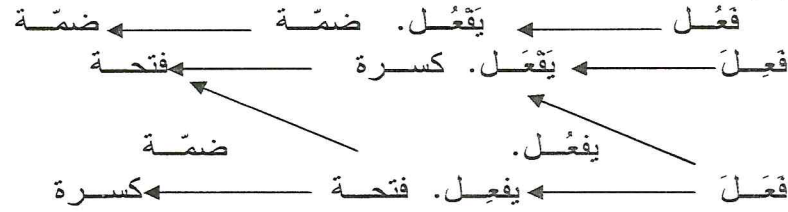
^[14] السّابق، 1 / 66 .

^[15] معاني القرآن، الفراء، 2 / 47 .

^[16] الأصوات اللّغوية، أنيس، ص : 50 .

البناء قليلاً في المعجم العربي، موازاة مع حرص العربية، في بناء مفرداتها، على الخقة والاقتصاد. فإنّ البنّاءين الآخرين (فعل) و(فعل) بكسر العين في الأول وفتحها في الثاني، ينضبطان إلى القاعدة، وتقوم في صيغتيهما التامة وغير التامة، المغايرة الصوتية المنتظرة التي نمثلها كالتالي:

(1)



فأمّا البناءان الأولان (فعل _ يفعل) و(فعل _ يفعل)، فلا نحتاجهما في عرضنا هذا، وعلى ذلك سيقصر حديثنا فيه على البناء الأخير.

إنّ ما يميّز، ابتداءً، البناء (فعل _ يفعل)، هو كثرة استعماله لحقته كما يقول الاسترابادي^[17]، وأنّ صيغته لا تتضبط في المضارع لقاعدة معيّنة يتأسّس عليها تحديد نوع حركة المغايرة ضمة أو كسرة، لذلك صُعّب على الصّرفيين القدامى التنبؤ بالصيغة غير التامة المقابلة للصيغة التامة (فعل)، على اعتبار أنّهما يشكّلان علاقة قائمة بين دخلٍ وخرج، يقول ابن يعيش ما نصّه: «المضارع منه [يعني: فعل] يجيء على (يفعل) و(يفعل) بالكسر والضّم، ويكثران فيه حتّى قال بعضهم، إنّ ليس أحدهما أولى من الآخر... قال بعضهم: إذا عُرِف أن الماضي (فعل) بالفتح، ولم يعرف المستقبل، فالوجه أن يكون (يفعل)، لأنّه أكثر والكسر أخفّ من الضّم، وقيل هما سواء فيما لا يعرف... إلا أنّهما قد يتداخلان فيجاء هذا في هذا وربّما تعاقبا على الفعل الواحد نحو: عرّش يعرّش»^[18].

وجاء في المزهري عن السيوطي قوله: «طُفِت في عليا قيس مدّة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لا أعرف ما كان فيه بالضّم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياساً، إنّما يتكلّم به كلّ امرئ على ما يستحسن ويستخفّ لا

^[17] شرح الشافعية، 1 / 70 .

^[18] شرح المفصل، 7 / 152 - 153 .

غير ذلك. » [19]

فبالإضافة إلى صعوبة التنبؤ بصيغة الإطلاق في (فعل)، نستشف من خلال التصيين أن السبب في ذلك يرجع بالأساس إلى عاملين مهمين هما :

— كون صيغ (فعل) المقابلة في الإطلاق سماعية لا تنضبط لقواعد خاصة .

— تعدد اللغات واختلافها، يعمل في الاتجاه العكسي لإمكانية التنبؤ بالخرج المناسب للدخل (فعل) .

ولم يكن الأمر أحسن حالاً عند المحدثين، فقد اشتكل عليهم أمر اشتقاق مضارع هذا البناء هم كذلك، وأرجعوه في كثير من الأحيان إلى نفس الأسباب السالفة الذكر. [20]

وخلافاً لما ذكرناه عن مبدأ المخالفة والمغايرة التي تتبنى عليها علاقة دخل (فعل) بخرجه في صيغة الإطلاق، فإن ما لاحظته النحاة واللغويون بخصوص هذه الصيغة، هو غياب التناوب (فتحة كسرة أو ضمة) أحياناً وفي ظروف خاصة بين قطبيها المتناظرين، وبالتالي محافظة الصيغة على نفس حركة التمام في الإطلاق، (فتحة فتحة) .

ولم يمثل هذا الوضع حالة نادرة خصت نزرأ قليلاً من اللغة، وإنما هو ظاهرة شائعة وسعت حيزاً لا بأس به من مواد المعجم، فقد حصر الفارابي مثلاً في ديوانه ما يتجاوز الأربع مائة (400) مادة وردت على هذه الصيغة، في مقابل أكثر من خمس مائة (500) مادة بالنسبة لصيغة الكسر، وحوالي المائتين وخمسة وعشرين (225) مادة بالنسبة لصيغة الضم. وقد رد سبب غياب المغايرة، إلى وجود الصامت الحلقى في موضع العين أو اللام من الصيغة الذي يستوجب حركة منخفضة تناسبه مخرجياً، ذلك أن الحركتين المستعليتين لا تشكّان معه تأليفاً فونولوجياً متناغماً، ولا تسعفانه في إخراج فونيتيكي سهل مريح، يقول: « وأما المفتوح العين في الماضي والمستقبل، فلا يقوم إلا أن يكون فيه أحد حروف الحلق في موضع العين أو اللام. » [21]

[19] المزهر، 1 / 138 .

[20] ينظر : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيّب البكوش، ص : 89 .

[21] ديوان الأدب، 2 / 238 .

والآن نحاول أن نقف على الكيفية التي يرصد بها نحو غير اشتقائي وغير تمثيلي، لا يعترف بالعمليات المبلورة على شكل قواعد مرتبة خطياً على نحو ما، التخفيض المصوّتي للمصوّتات العالية (الكسرة، والضمة) بجوار القطع الصامتية الحلقية في البناء المورفولوجي للغة العربية .

نتبنّى في طرحنا هنا، مبادئ وقيود نظرية المفاضلة Optimality Theory المبلورة في (1993) Prince & Smolensky و McCarthy & Prince (1993) و (1999) Kager، والفكرة المركزية التي تقوم عليها نظرية المفاضلة، أن النحو فيها جهازٌ لتفاعل قيود Constraints من سماتها أنها كونية Universal، لكنها قابلة للخرق والانتهاك.

وهي الفكرة التي من شأنها أن تجسّد جوهر الاختلاف بين معالجة توطّرها نظرية المفاضلة، وأخرى توطّرها النظرية الاشتقاقية Derivational Theory، ذلك أن التعبير عن التفاعل، في النماذج الاشتقاقية، يتم من خلال الترتيب الخطّي لقواعد إعادة الكتابة Rewrite rules، بينما يتمّ، في نظرية المفاضلة، عن طريق الترتيب الهرمي للقيود الكونية القابلة للانتهاك بصورة أدنوية Minimal^[22].

ومن أهمّ المقومات التي يركّز عليها نحو نظرية المفاضلة لتأدية وظيفته المركزية

المشار إليها أعلاه، والتي تكرّس افتراقه عن أنحاء النظريات الاشتقاقية السابقة، ما تحدّده في النقاط الثلاث التالية :

– المولّد Generator :

يقوم بوظيفة توليد وإنتاج مجموعة لا نهائية من الخرج Outputs والتمثيلات المرشحة الممكنة والمنطقية المرتبطة بدخل معطى، دون أدنى قيد أو شرط (بكلّ حرية) .

– القيود Constraints :

قائمة من المطالب اللغوية الكونية القابلة للانتهاك والمتفاعلة فيما بينها^[23] وفق هرمية صارمة ترعى السلامة البنيوية Well-Formedness للخروج المرشحة التي ليس بإمكانها موافقتها دائماً^[24].

^[22] See: Kager (1999) , P : 12 .

^[23] See : Prince & Smolensky (1993) , P : 26 , Bird (1995) , P : 31 , Boltansky (1999) , P : 113 , Kager (1999) , P : 12-13 .

^[24] ينظر : كاجير (2004)، ص : 11 .

لكنّ تنظيمها يكون بحسب كلّ لغةٍ على حدة، ذلك أنّ نحو لغة معيّنة ينظر إليه على أساس أنّه ترتيب خاص للقيود الكونية من شأنه أن يفسّر درجات الاختلاف بين اللّغات.

ولم تكن القيود متفاعلة في نظرية المفاضلة، إلا بعدما كانت عبارة عن مجموعة من القوى المتضادة يحركها نوعان من القيود، هما قيود الموسومية Markedness Constraints؛ التي تحاول مراقبة سلامة الخروج المرشحة بنيويًا، وقيود المحافظة Faithfulness Constraints التي تستوجب تناظرًا تامًا بين بنية الدّخل Input وبنية الخرج Output .

— المقوّم Evaluator :

يقوم على ترشيد التّحليل المرشحة وتقييمها بالنّظر إلى درجاتها التّلاؤمية مع نسق القيود الكونية لاختيار أنسبها كخرج أفضل. [25]
فالخرج الأفضل على هذا الأساس، هو الذي ينضبط للقيود الأعلى ترتيباً في الهرمية، وإنّ كان قد يتعرّض بالخرق أحياناً للقيود الأدنى ترتيباً، لأنّ نظرية المفاضلة لا تعترف بوجود أنساق نحوية مثالية تستجيب لجميع القيود.

ويُميّز الخرج الأفضل، عن باقي القيود المرشحة الأخرى، بإشارة أصبع (☞)، بينما يرمز للقيد المنتهك بنجمة (*)، وبالانتهاك القاتل والحاسم بعلامة تعجب (!) .

تُدرّج هذه العلامات في مكانها المناسب على مستوى خانات الجدول المحتضن للخروج المرشحة التي تتّالي عمودياً في يمينه بالنّسبة للغة العربية، والمحتضن كذلك للقيود المرتبة أفقيًا وفق علاقة الاحتواء بينها في خاناته العليا، بحيث يسبق الأقوى فالذي يليه وهكذا. [26]

يظهر جلياً من خلال ما سردناه، أنّ الاهتمام في نظرية المفاضلة ليس موجّهاً للبحث في طبيعة العمليات الاشتقاقية التي تربط الدّخل بالخرج، ولا في أساليب التمثيل للعلاقة بين الدّخل والخرج، بقدر ما هو موجّه تحديدًا نحو تقويم الخروج الممكنة لاختيار الخرج الأفضل الذي ينتهك القيود المهيمنة انتهاكاً أدنى. [27]

[25] See : Heiberg (1999) , P : 58 , Archangeli (1997) , P : 14 , McCarthy & Prince (1997) , P : 58 .

[26] ينظر : تورابي (2004)، ص : 284-285.

[27] ينظر : محمد بلبول (2008)، ص : 34 .

وهذه عيّنة من مدوّنة التّخفيض المصوّتي (فتح الحرف الحلقّي):

التّناظر سكون _ فتح في الصّيغة (فعل):

(2)

أ / صيغة الإسكان ب / صيغة الفتح

_ نَهَر	_ نَهَر
_ شَعَر	_ شَعَر
_ بَحَر	_ بَحَر
_ صَخَر	_ صَخَر
_ قَحَم	_ قَحَم
_ سَعَر	_ سَعَر
_ نَعَل	_ نَعَل
_ بَعَث	_ بَعَث
_ زَهَرَ	_ زَهَرَ
_ جَهَرَ	_ جَهَرَ

التّناظر خرج / خرج ؛ تمام / إطلاق :

(3)

أ / _ ضَرَبَ _ يَضْرِبُ
_ نَصَرَ _ يَنْصُرُ

ب / صيغة التّمام صيغة الإطلاق القياسية صيغة الإطلاق
المتناغمة

* _ سَأَلَ	_ يَسْأَلُ	_ يَسْأَلُ
_ صَهَلَ	_ يَصْهَلُ	_ يَصْهَلُ
_ سَعَرَ	_ يَسْعَرُ	_ يَسْعَرُ
_ بَحَثَ	_ يَبْحَثُ	_ يَبْحَثُ
_ شَغَلَ	_ يَشْغُلُ	_ يَشْغُلُ
_ سَخَرَ	_ يَسْخَرُ	_ يَسْخَرُ

ج /

*

- قَرَأَ	- يَقْرَأُ	- يَقْرَأُ
- سَقَى	- يَسْقِيهِ	- يَسْقِيهِ
- نَقَعَ	- يَنْقُوعُ	- يَنْقُوعُ
- قَتَحَ	- يَقْتُحُ	- يَقْتُحُ
- قَرَعَ	- يَقْرَعُ	- يَقْرَعُ
- سَلَخَ	- يَسْلُخُ	- يَسْلُخُ [28]

يُظهر التناظر خرج / خرج في (2)، إحلال مصوِّت الفتح مكان السكون وهو ما يميِّز به بناء (فَعْل) ممَّا كان حرفه الوسطي أحد الصَّوامت الحلقية، وربَّما شكَّلت هذه النقطَة، حالة عامَّة في السَّاميات ؛ ففي العبرية مثلاً، تجنَّب الحلقيات موقع الثقل، ويكون إحلال الفتح، هو صاحب التأثير القوي، إذ يحولها إلى صدور مقطعية كما في : / yahsob / و [yahsob] [29]

وبنفس الكيفية حصل التناظر بين صيغة التَّام وصيغة الإطلاق في (3 ب) على عكس ما تقتضيه المغايرة المنتظرة بين الصَّيغتين في حركة عين الفعل: فتحة كسرة أو ضمة، عندما أجلب مصوِّت الفتح، وحصل بالتالي التماثل في حركة العين في الصَّيغتين بسبب وجود الصَّامت الحلقى في موقع العين أو اللام من بناء الكلمة (موقع ص 2 أو ص 3 في صيغة التَّام)، وهو موقع يسمح للصَّامتين كليهما احتلال صدر المقطع ؛ الموقع القوي الذي يخوِّل لهما الامتداد المخرجي إلى التَّواتين المقطعيتين المجاورتين في الاتجاهين ؛ يميناً بالنسبة للام الفعل، أو يساراً بالنسبة لعينه، [30] بشكل يتغيَّر معه المصوِّت المستعلي الضيق الكسرة أو الضمة، إلى مصوِّت منخفض متسع يتناسب تماماً والنطق المفتوح والاتساع المخرجي في الفم الذي تتطلبه الصَّوامت الحلقية. يقول ابن السَّجري: « فأما ما عينه أو لامه حرف من حروف الحلق الستة، فإنَّ العين من مضارع (فَعْل) من هذا الضرب، تُفتح طلباً للتَّشاكل، وذلك

[28] ينظر : الكتاب، 4 / 101 .

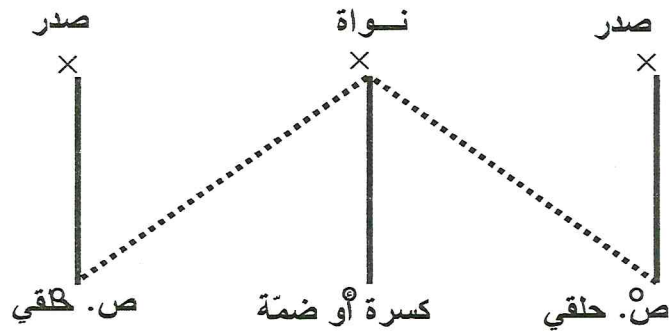
[29] See : Angoujard (1997) , P. 144 .

[30] وينظر كذلك : التوافق الفونولوجي في العربية
See : Ibid , P. 142
الفصحى، ص : 125 .

أنّ الفتحة من الألف، والألف تنشأ من الحلق، فحركوا العين بالحركة التي هي أقرب الحركات إلى حروف الحلق. ^[31] »

وربّما لا يقتصر فتح عين المضارع للصّامت الحلقى على اللغة العربية وحدها، فقد شهدت أخواتها السّاميات حالاتٍ مماثلة، يقول كارل بروكلمان : « في كلّ اللّغات السّامية، كثيراً ما تتحوّل حركة المضارع من الضّمّ أو الكسر إلى الفتح، إذا كانت عينه أو لامه صوتاً حلقياً، فالفعل (فَتَحَ) مضارعه في العربية (يَفْتَحُ) وفي الحبشية (yeftah)، وفي العبرية (yiftah)، وفي السّريانية (neftah) ... » ^[32] ولعلّ التّمثيل التّالي من شأنه أن يصرّح لنا الامتداد المخرجي المنطلق من صدر المقطع السّابق أو اللاحق، وهو ما يشغله الصّامت الحلقى، إلى النّواة المقطعية (الضّمة أو الكسرة)، فيبدلها نواةً مجانسةً متناغمةً .

(4)



نحتاج لرصد هذه الحالة إلى قيدين من قيود الموسومية يضمنان للصّامت الحلقى تناغمه مع نواةٍ متجانسةٍ، فأما القيد الأوّل، فإنّه يقوم على منع النّواة الثّانية (ن 2) في المقطع الثّاني (مق 2) في صيغة الإطلاق أن تكون مستعلية وبالتّالي غير متناغمة ولو كان ذلك على حساب التّضحية بعملية التّنابؤ واستبعاد مبدأ المغايرة. وأمّا القيد الثّاني، فإنّه يقوم على حظر كلّ صامت حلقى في موقع الثّقيل من المقطع .

^[31] الأمالي الثّجربة، 1 / 139. وينظر كذلك : شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنّح و العربي، ص : 126 .

^[32] فقه اللّغات السّامية، ص : 71.

في مقابل ذلك، نحتاج إلى قيدين آخرين من قيود المحافظة يناهضان كلَّ تغيير بإمكانه أن يطرأ على الخروج، فأما أولهما فيحرص على الحفاظ على مبدأ المخالفة والمغايرة القائمة بين الصيغتين وإبقائها، بينما يرعى الثاني هويّة البناء المقطعي في الخروج ويحاول صيانتها، وهذه صياغتها جميعاً :

القيود المتنازعة في سيرورة مماثلة مخرج صامت حلقي لمصوت مجاور :

قيدا الموسومية :

(5) * حل / ن 2 مس^[33]

تمنع كلَّ نواة مقطعية ثنائية مستعلية في سياق صامت حلقي .

(6) * حل 2 / قفل^[33]

يحظر كلَّ صامت حلقي ثاني على مستوى الجذر في موقع القفل .

قيدا المحافظة :

(7) مح د _ خ / ن 2 مس^[33]

يجب أن تكون النواة المقطعية الثانية في صيغة الإطلاق مستعلية حفاظاً على المغايرة .

(8) مح د _ خ / هو مق^[33]

يجب المحافظة على هويّة البناء المقطعي في الخروج، كما كان عليه الأمر في الدّخل .

وحتى تتحقق المماثلة ويتمّ الامتداد المخرجي الحلقي، يجب أن تعتمد هرميّة يتنازع فيها قيда الموسومية مع قيديّ المحافظة، بحيث يكون قيда الموسومية هما السلطويان، فيرتبان في أعلاها دون أن تكون لأحدهما الأفضلية على الآخر، فيتساويان في المنزلة.

^[33] دلالة الرّموز ؛ " " تفيد المنع، " حل " : حلقي، " ن " نواة مقطعية، " مس " : مستعلية، " مح " : قيد المحافظة، " د " : دخل، " خ " : خرج، " ه و " : هويّة، " مق " : مقطع .

ويتساوا قيда المحافظة بدورهما، فلا يعلو أحدهما الآخر في الرتبة
في أدنى الهرمية التي نصوغها وفق الآتي:
الهرمية :

(9) * حل / ن 2 ضيقة، * حل 2 / قفل « مح د _ خ / ن 2 مس، مح
د _ خ / هو مق.

ومن أجل تبين التفاعل بين هذه القيود وتنازعها مجموعة
البنى الملائمة التي ذكرناها في (2) و(3)، في محاولة لتحديد سلامة
بنائها، نقوم بعرض ذلك على جدول المفاضلة التالي :^[34]
(10) جدول التحليل :

الدخل : / نهر /		(5)	(6)	(7)	(8)
1	نهر	✎			*
2	نهر		! *		
3	نهر	! *			*
4	نهر	! *			*
الدخل : / بحث /					
5	يبحث	! *			
6	يبحث	! *			
7	يبحث			✎	
الدخل : / نفع /					
8	ينفع	! *			
9	ينفع			*	✎
10	ينفع	! *			

إنّ الواقع الذي يعرب عنه جدول التحليل (10)، هو ذلك
التصادم والتنازع القائم بين قيدي الموسومية (5) و(6)، وقيدي

^[34] التظليل : يدل على أنّ القيود التي تمثلها الخانات المظللة، لم يعد لها أي فاعلية في تحديد
الخرج الأفضل .

المحافظة (7) و(8)، فبينما يمنع قيد الموسومية الأول وجود نواة مستعلية في المقطع الثاني من الصيغة، ويمنع الثاني وجود حلقي 2 في موقع قفل للمقطع، يستوجب قيد المحافظة الأول وجود نواة مستعلية تحقق المغايرة المرجوة في صيغة الإطلاق، ويستوجب الثاني المحافظة على هوية المقاطع في الخروج كما كانت عليه في الدّخل، وعلى ذلك، فإنّ استجابة الخروج الممثلة في ذات الجدول لأحد النوعين، يحتم عليها خرق النوع الآخر، إلا أنّ الاستجابة هنا أو الخرق، بالنسبة للاحتتمالات المتنافسة، لا تكون نتيجة واحدة، حيث إنّ خرق أحد قيدي الموسومية الأعلى ترتيباً، يقضي بإقصاء الخرج المعني بذلك وإبعاده من المفاضلة نهائياً، وإن كان يستجيب لقيد المحافظة، فإنّ ذلك سوف لن يشفع له أبداً مادام متدنّياً ترتيباً .

وعلى ذلك فالخروج التي تبدي سلوكات إيجابية تجاه القيد الساندين، تكون هي الفضلى، وهي الخروج (1)، و(7)، و(9)، تلك التي تمثل التناغم المخرجي الصامت المصوّتي بين الحلقي السابق أو اللاحق والنواة المقطعية التي يمثلها مصوّت الفتح، ممّا يحقق نوعاً من اليسر والاقتصاد في الجهد أثناء التحقيق، على عكس ذلك تماماً بالنسبة للخروج المقصاة التي لم تحقق الانسجام المطلوب، فاستعلت النواة فيها وضاق مجراها في الفمّ، وتكون بذلك قد ناقضت الإخراج الطبيعي غير الموسوم لصوامت الحلق التي تتأخّر معها مضغة اللسان إلى الخلف فتضغط على الحلق، ويتخفّض مقدّمه نحو قاع الفمّ فيتسع المجرى الفموي، وهي نفس الحركات التي تحتاجها الفتحة لإخراجها وتحقيقها صوتياً.

إلا أنّنا نصادف أحياناً في اللغة العربية بعض المعطيات المناقضة التي تشدّ عن قاعدة التخفيض المصوّتي بين الحلقيات ومصوّت الفتح، وبالتالي لا تتحقق المماثلة المخرجية والتناغم الصامت المصوّتي بين الحلقيات ومصوّت الفتح، يقول المبرّد : « واعلم أنّ الأصل مستعمل فيما كانت حروف الحلق في موضع عينه أو لامه، نحو : زأر الأسد : يزئّر، ونأم : ينئم، لأنّ هذا هو الأصل، والفتح عارض. »^[35]

نمّثل لذلك بالعينة التالية :^[36]

العينة :

^[35] المقتضب، ب، 2 / 212 .

^[36] ينظر : الكتاب، 4 / 102 - 103 .

زَارَ -	يَزِيرُ *	يَزَارُ -
نَهَقَ -	يَنْهَقُ -	نَهَقَ -
نَعَرَ -	يَنْعُرُ -	نَعَرَ -
شَحَبَ -	يَشْحُبُ -	شَحَبَ -
نَعَرَ -	يَنْعُرُ -	نَعَرَ -
نَخَرَ -	يَنْخِرُ -	نَخَرَ -

بَرَأَ -	يُبْرِئُ *	يُبْرَأُ -
هَنَأَ -	يَهْنِئُ -	يَهْنَأُ -
رَجَعَ -	يَرْجِعُ -	يَرْجَعُ -
نَطَحَ -	يَنْطِحُ -	يَنْطَحُ -
قَرَعَ -	يَقْرُعُ -	يَقْرَعُ -
نَفَخَ -	يَنْفُخُ -	يَنْفَخُ -

يبدو أن لغة الشنوذ المتعلقة بصيغة الإطلاق في (11)، كانت لهجة لبعض العرب قديماً، لم يماثل فيها أصحابها مخرجياً بين الصامت الحلقى والنواة المقطعية المجاورة، وبالتالي فهي تؤسس لنفسها هرمية أخرى لنفس القيود، على اعتبار أن اللغات واللهجات، وكما تقرّر عند Prince & Smolensky 1993 و Prince 1993 & McCarthy، لا تختلف إلا من حيث إعادة ترتيبها للقيود العاملة على مستوى الهرمية. وعلى أساس من ذلك، تصبح قيود المحافظة، في الهرمية الجديدة، هي الأعلى ترتيباً، وبالتالي هي المتحكمة في إفراز الخرج الأفضل والمحددة لنوعه، الذي يكون، بطبيعة الحال، مختلفاً عما أفرزته الهرمية الأولى في (9) .

فالتجوء إلى إعادة ترتيب القيود المتفاعلة في نحو اللغة على مستوى نظرية المفاضلة من أجل تفسير جميع الاستثناءات التي تنشأ عن النظام العام، تعتبر فكرة على درجة كبيرة من الأهمية والمصدقية تجعل من نظرية المفاضلة مقارنة ربما أكثر تفسيرية مقارنة بغيرها من النظريات التوليدية الأخرى .

ببليوغرافيا المقال :

المراجع العربية

- القرآن الكريم، بقراءة نافع ورواية ورش، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1989.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان؛ المحتسب في تبيين وحوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، الجزءان، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.
- ابن يعيش، موفق الدين؛ شرح المفصل ج7، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
- الاسترلابادي، رضي الدين محمد بن الحسن؛ شرح شافية ابن الحاجب ج1، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد لزغراف ومحيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أنيس، إبراهيم؛ الأصوات اللغوية، مكتبة الإنجلومصرية، القاهرة، ط4، 1971.
- بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد الثواب، مطبوعات جامعة الرياض، 1977.
- البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، تونس، ط2، 1987.
- بلبول، محمد، بنية الكلمة في اللغة العربية، تمثيلات ومبادئ، منشورات فكر، الرباط، ط1، 2008.
- تورابي، عبد الرزاق، الأفعال المعتلة؛ مقارنة أمثلية، منشورات معهد الدراسات والتعريب، الرباط، 2004.
- الراجحي، عبده؛ اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 1999.
- الزهير، عبد المجيد؛ التوافق الفونولوجي في العربية الفصحى؛ مبادئ التمثيل والمفاضلة، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، 2005.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان؛ الكتاب ج2، 4، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د.ط، د.ت — السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن؛ المزهر في علوم اللغة وأنواعها ج1، شرح وتعليق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، د.ط، د.ت.
- الشنايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2004.
- شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987.

- 📖 _ طيبي، أحمد، وظيفة الاقتصاد المورفولوجي في التواصل اللغوي، رسالة ماجستير بقسم اللغة العربية وآدابها، جامعة تلمسان، 2003.
- 📖 _ الفارابي، إبراهيم ؛ ديوان الأدب ج2، تحقيق : أحمد مختار عمر ومراجعة إبراهيم أنيس، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، د.ط، 1974 .
- 📖 _ الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن ج2، تحقيق : محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1955.
- 📖 _ كاجير، روني، النظرية التفاضلية، ترجمة فيصل بن محمد المهنا أبا الخيل، مركز الترجمة بجامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004.
- 📖 _ المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد ؛ المقتضب ج2، تحقيق : محمد عبد الخالق عضمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت .

المراجع الأجنبية

- 📖 - Angoujard , Jean - Pierre (1997) ; Théorie de la syllabe : Rythme et qualité , CNRS Edition.
- 📖 - Archangeli , Diana (1997) ; Optimality Theory : An Introduction to Linguistics in the 1990s , Explaining Linguistics , D. Archangeli and T. Langendoen editions , Oxford Blackwell .
- 📖 - Bird , S (1995) ; Computational phonology , Cambridge university press .
- 📖 - Boltansky , Jean - Elie (1999) , Nouvelles directions en phonologie , 1^{ère} édition , Presse universitaire de France.
- 📖 - Brame , M.K. (1970) , Arabic phonology : Implications for Phonological Theory and Historical Semitic , PHD , MIT.
- 📖 - Heiberg Andria Jeanine (1999) ; Features in optimality theory : A Computational Model , A Dissertation Submitted to the Faculty of the Department of Linguistics , The University of Arisona ..
- 📖 - Kager , René (1999) , Optimality Theory , Cambridge University Press 9
- 📖 - McCarthy , John Joseph (1991) , Semitic Gutturals and Distinctive Feature Theory , currents Issues in linguistic Theory , edited by B. Comrie.
- 📖 - McCarthy , John Joseph (1989b) , Guttural Phonology , Ms. University of Massachusetts , Amherst.
- 📖 - McCarthy , John Joseph & Prince , Alan (1993a) ; Prosodic morphology : constraint interaction and satisfaction , university of Massachusset , amherst and Rutgers university.
- 📖 - McCarthy , John Joseph (1994) , The Phonetics and Phonology of Semitic Pharyngeals , Papers in Laboratory Phonology 3 , edited by Patricia , A. Keating , Cambridge University Press.

📖- McCarthy , John & Prince , Alan (1997) ; L'Emergence Du Non-Marqué ; L'Optimality En Morphologie Prosodique , Dans : Nouvelles phonologies , Edition Larousse , Paris.

📖- Prince , Alan & Smolensky , Paul (1993) ; Optimality theory ; Constraint interaction in generative grammar , Rutgers University.